أولاً: نبذة تاريخية عن المناطق العشوائية فى مصر:

يعد النمو العشوائي للتجمعات السكنية ظاهرة عالمية تتسم بها غالبية مدن العالم ولاسيما مدن العالم الثالث، حيث يشكل الإسكان العشوائي فيها نسبة تتراوح بين ٥٠% و٨٠% من جملة الإسكان. وهى أيضاً ظاهرة مركبة فى ذات الوقت، إذ ليس من المنطقي أن نحصرها فى نمط سكني عمراني فقط، فهى قضية لها أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أيضاً.

وترجع النشأة التاريخية للمناطق العشوائية فى القرن التاسع عشر فى المجتمع المصري كنتيجة للثورة الصناعية التى انتهجها محمد على باشا ومن بعده الخديوي اسماعيل الذى أراد أن تكون القاهرة مثل مدينة باريس فى فرنسا، مما خلق اتجاه السكان منذ بداية ١٨٤٥ومع تزايد هجرة السكان إلى المدن فى بداية ١٩٥٥ ومع بداية عهد الثورة الصناعية التي انتهجها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وبلغت قمة انتشار العشوائيات فى مصر فى فترة ١٩٦٧ بعد نكسة يونيه، والهجرة المتزايدة من الريف الى الحضر سعياً وراء الرزق الوفير. وبمرور الوقت وتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية أصبح الحضر غير قادر على استيعاب هذا السيل المتدفق من السكان، مما أدى إلى ظهور أنماط سكانية متدنية، ويرجع النمو العشوائي لأغلب المناطق فى المجتمع المصري لفترة الستينات، وخصوصاً مع بدايات الهجرة المكثفة من الريف إلى الحضر بفعل اتساع حركة التصنيع والقاعدة العمالية فى المنشآت كبيرة الحجم كثيفة استخدام العمال، كما أن تحسن خدمات البنية الأساسية والظروف المعيشية فى المدن مقارنة بالريف ساعد على الهجرة الداخلية الى الحضر، فبلغت ذروتها فى السبعينات مع موجات الانفتاح الاقتصادي ورواج الحياة الاقتصادية فى المدن أملا فى تحقيق تقدم مادي سريع وكبير، ولقد ظهرت المناطق العشوائية فى مصر بصورة واضحة مع بداية القرن العشرين وذلك نتائج مجموعة من العوامل والأسباب المختلفة يأتي فى مقدمتها غياب التخطيط للحكم وسيطرة التفكير العشوائي وضعف هيبة الدولة والقانون وتفشي البيروقراطية والتضخم وتفاوت الدخول.

وخلال عقدي الستينات والثمانينات فقد زادت العشوائيات ونمت نمواً كبيراً والسبب الرئيسي فى ذلك يرجع إلى زيادة الكثافة السكانية ولا يقتصر النمو العشوائي على المدن الكبرى والعواصم بل أن العشوائيات فى جمهورية مصر العربية قد تنمو فى أماكن بعيدة فى المحافظات النائية البعيدة.

كما أن المناطق العشوائية فى مصر لا تتوزع بشكل متعادل بين المحافظات المصرية سواء من حيث أعدادها أو أنماطها، دائماً هناك محافظات تستحوذ على عدد أكبر نسبياً من المناطق العشوائية وتقطنها أعداد من السكان تزيد على مقدار محافظات أخرى بأكملها.

ففي صعيد مصر الأمر أكثر تقعيداً فالملاحظ أن انتشار العشوائيات بصعيد مصر ارتبط بظهور نمو انتقالي على أطراف المدن وأيضاً ارتبط بمدى التأثير المتبادل بين القرية والمدينة من ناحية ومن ناحية أخرى عامل الموقع (المسافة) والجوار مما أدى إلى صعوبة وجود حد فاصل بين مناطق الصعيد. وتعتبر محافظات الصعيد حاضنة أساسية للعشوائيات في مصر وتعتبر محافظة سوهاج أكثر محافظات الصعيد انتشاراً لها.

حيث أن العشوائيات في صعيد مصر تزايدت في نهاية ١٩٩٣م، بعد حادثة الزلازل في الصعيد ولجأ السكان إلى الإقامة في أماكن غير مرخص لها بالبناء.

وتشغل المناطق العشوائية فى مصر حيزاً من الأرض يبلغ حوالي ٣٢٩كم٢ ويقطنها ما يقرب من ١٢ مليون نسمة حتى عام ١٩٩٦ فنسبة الوحدات السكنية التي أنشئت بدون ترخيص فى المناطق لا يسمح فيها بالسكن أصلاً حوالي ٨٤% من جملة الانشاءات منذ بداية السبيعينات.

وفيما يلي جدول يوضح توزيع المناطق العشوائية بمحافظات الجمهورية:

جدول رقم (١) يوضح توزيع المناطق العشوائية فى محافظات الجمهورية

المحافظة	عدد المناطق العشوائية			المساحة التقديرية كم٢	عدد السكان بالمناطق العشوائية	التكلفة التقديرية لتطوير المناطق العشوائية بالمليون جنيه
	مناطق مطلوب إزالتها	مناطق مطلوب تطويرها	الإجمالي			
القاهرة	١٢	٦٧	٧٩	٢٨	٢٠٩٨٤٦٩	٧٦٩
الجيزة	٤	٢٨	٣٢	٤٤	٦٠٢٢٥٩	٩٢٤
القليوبية	-	٦٠	٦٠	٢٠	٥٨٩٣٤٣	٢٧٧
الاسكندرية	٩	٣١	٤٠	١٣	٢٧٣٨٠٧	٤٩٠
البحيرة	١٣	٥٣	٦٦	١٢	٤٠٤٥١٥	٧٤
مطروح	-	٥	٥	٩	٤٧٨٣٠	-
المنوفية	١	٢٣	٢٤	١	١٤٣٨٤٠	٥
الغربية	-	٤٧	٤٧	١٣	١٣٨١٥٢	-
كفر الشيخ	-	٤٦	٤٦	٦	١٥٤٩٠٠	٧٣
دمياط	٥	٨١	٨٦	١٦	١٥٥٧١٤	١٣٨
الدقهلية	-	١٠٩	١٠٩	٥	٣٥٥٢٤٢	٥٤
جنوب سيناء	-	١٢	١٢	٦١	١٥٦٠٠	٢٨

بورسعيد	٤	٣	٧	١	٩٢١٢	١٢٠
الاسماعيلية	١١	٦	١٧	٥	١١٨٨٨٩	١٤
السويس	٦	٢	٨	٢	١٠١٥٩	٣٤
الشرقية	٧	٦٣	٧٠	١٧	٣٥٢٠٤٣	٩٥
بني سويف	-	٤٦	٤٦	٩	٧٨٣١٢	١٨
الفيوم	-	٢٨	٢٨	٥	٣٢٠٠٢	٤٨
أسيوط	-	٤٩	٤٩	٦٠	٦٤٧٣٩	٢٨٧
البحر الأحمر	٧	١٤	٢١	٢٨	١٠٥٤٨	-
قنا	-	٨	٨	٦	٢٨١٠٠	٦٥٦
سوهاج	-	٦٧	٦٧	١٦	٧٥٠٠٨	٧٨
أسوان	-	٢٨	٢٨	٣	١٠٩٠٢	٨
مدينة الأقصر	٢	٧	٩	٣	٣١٦١	-
الإجمالي	٨١	٩١٣	٩٩٤	٢٣٩١كم٢	١٠٠٠٠١٩٠	٥٦٢٢

ويتميز النمو العشوائي للمجتمعات في مدن العالم الثالث بملامح أساسية تضخم حضري يتجاوز إمكانيات المدن القائمة وعجز القطاع الثاني (الصناعة التحويلية من استيعاب أعداد متزايدة من المهاجرين ونمو عشوائي مصطنع في القطاع الثالث (الخدمات) الذي يضم أعداد كبيرة من الذين لم يتمكنوا من دخول القطاع الثاني فقنعوا بممارسة نشاطات طفيلية هامشية لا تسهم في زيادة الإنتاج القومي بشكل ملموس.

ولقد أوضح التقرير المقدم من المجلس القومي للخدمات والتنمية الصناعية، أن المدن الكبيرة المقامة بالعالم الثالث تتقاسم سمة واحدة ألا وهي نموها المتزايد بشكل يفوق قدرتها على استيعاب الزيادة السكانية التي تتطلب وجود أحياء جديدة مخططة تجمعها، ويضيف التقرير فى هذا الإطار بأنه إذا كانت الزيادة الطبيعية فى معدلات السكان هى المسئولة عن تضخم سكان المدن فإنه يضاف الى هذا العامل عامل آخر يتمثل فى الهجرة إلى المدن وخاصة إلى المراكز الحضرية الكبيرة.

وقد ارتبط نمو المناطق العشوائية فى بلدان العالم النامي ارتباطاً واضحاً بالهجرة الريفية الحضرية التي ارتبطت بدورها بقوة طرد دافعة من الريف الى الحضر، وعلى الرغم من مرور أربعة عقود من التنمية فى بلدان العالم النامي، إلا أن برامج التنمية الريفية مازالت قاصرة عن مواجهة مشاكل الريف المترتبة على هجرة أعداد متزايدة الى المدن، على هذا النحو تصبح المناطق العشوائية أوعية لاستقبال القادمين من الريف أو المهاجرين من المناطق المختلفة والباحثين عن سكن، بعد أن فقدوا الأمل داخل مناطق المدينة.

كنتيجة للهجرة من القرية الى المدينة والتي زاد من حجمها زيادة فرص العمالة فى القاهرة الكبرى وعواصم المحافظات وكان ذلك نتيجة للزيادة الملحوظة فى النشاط العمراني الذي تطلب ايدي عاملة وافدة من الريف.

كما أن ظاهرة الاسكان العشوائي فى المدن المصرية لم تظهر فجأة وإنما بدأت تظهر نتيجة لتزايد الهجرة من الريف الى الحضر بحثاً عن العمل والكسب ثم التحولات التي حدثت فى السوق العقارية خلال السبعينات وعدم الجدية فى تطبيق التشريعات المنظمة للعمران واستصدار قوانين العفو عن المخالفات لأحكام قوانين تنظيم البناء والمباني وتقسيم الأراضي بعد ذلك، واغفال الخطة القومية على مدى العشرين عاماً الماضية، سواء فى برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو برامج التنمية العمرانية للمناطق العشوائية وتقاضي المحليات عن مخالفات البناء والامتداد العشوائي على أراضي الدولة.

فالزيادة السكانية الطبيعية والتي خلفت الأزمات الاسكانية فى الحضر والتي أتت بدورها الى الهجرة الداخلية من المدن نفسها وخاصة المدن التي تكدست بالسكان ولا يوجد بها متسع للنمو الاسكاني فيزحف البعض من غير القادرين على تحمل ارتفاع أسعار العقارات والأراضي فى الأحياء الحضرية المزدحمة الى أطراف المدن.

فزحف بعض من غير القادرين يكون نتيجته ظهور مناطق عشوائية تنشأ نتيجة وضع اليد والاستيطان غير القانوني فى أملاك الدولة والأراضي الفضاء والزراعية وتكون بالتالي غير مخططة عمرانياً منذ نشأتها والتي تعاني من نقص أساسي فى الخدمات والمرافق الرئيسية وأهمها الصرف الصحي والمياه النقية.

بالإضافة الى الهجرة الخارجية والتي تتمثل فى هجرة عدد كبير من العمالة غير الماهرة إلى الدول النفطية والعودة منها ببعض الأموال والتي يتجه أصحابها نحو إقامة بيوت سكنية فى أطراف المدن ودون تراخيص أو فى أراضي غير مصرح بالبناء عليها.

والذي يكون نتيجته ظهور مناطق عشوائية تسمى " مناطق الاستيطان التلقائي الهامشية" أو "قطاع الإسكان غير الرسمي" أو "المستوطنات غير المشروعة" وهى فى مجموعها مجتمعات عمرانية تنشأ باغتصاب الأراضي العامة أو الخاصة غير المستعملة عن طريق وضع اليد وإقامة مباني سكنية عليها دون موافقة السلطات الرسمية وهى تمتد فى أغلب الأحوال على الحدود الخارجية للمدن الكبيرة.